في الحدث

ميدفيديف في الأردن

■ حازم مبيضين

تتميز العلاقة الأردنية الروسية بالاحترام المتبادل،فبالرغم من رفض الدولة الأردنية للفكر الماركسي،الذي كان يحكم الاتحاد السوفييتي،فإن عمان أقامت علاقات دبلوماسية مع موسكو اعتباراً من العام ١٩٦٣،وفي العام ١٩٩٢ اعترفت الاردن بروسيا كوريثة للاتحاد السوفييتي،وقد تميزت علاقات البلدين طوال تلك الفترة بالنمو الإيجابي،مثلما تميزت في العهد الروسي بتطابق المواقف في معظم القضايا الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بمنطقة الشرق الاوسط كقضيتي فلسطين والعراق. ومعروف أنه سيتم على هامش الزيارة توقيع مذكرتي تفاهم بين البلدين لتنشيط التعاون في مجالي الطاقة والتنقيب عن النفط ، والتعاون الثقافي وافتتاح مركز الزاوية الروسية لتعليم اللغة الروسية في الجامعة الاردنية.

وإذا شئنا التأشير على النظرة الأردنية لروسيا،فاننا سنلاحظ فوراً أن الملك عبدالله الثاني ظل يزور روسيا سنوياً منذ عشر سنوات،حيث توثقت خلالها علاقاته الشخصية بالرئيسين بوتين وميدفيديف،وكانت مواقف الاردن شديدة الوضوح في دعم المواقف الروسية سواء خلال النزاع الجورجي الاوسيتي، أو اعتبار روسيا ضامناً للاستقرار والأمن في القوقاز. ويرتبط البلدان بعدة اتفاقيات تعمل على تعزيز التعاون في المجالات العلمية والاقتصادية والسياحية وتضاعفت أرقام التبادل التجاري بين البلدين لتصل إلى مايقارب ٥٠٠ مليون دينار،وللقطاع الخاص في البلدين دور واضح ومؤثر في تنمية العلاقات بينهما والارتقاء بمستواها.

مؤكد أن زيارة ميدفيديف اليوم تشكل دفعاً جديداً للعلاقات الأردنية الروسية في مختلف المجالات،وأن المحادثات بين زعيمي البلدين ستتجاوز العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها،إلى بحث آخر التطورات في المنطقة وعملية السلام التي تواجه صعوبات كثيرة،خصوصاً وأن مواقف روسيا بحكم كونها عضواً في الرباعية الدولية،كانت داعمة على الدوام لجهود إحياء عملية السلام التي تحفظ للفلسطينيين حقوقهم الوطنية،على أساس حل الدولتين والمرجعيات الدولية،وهو موقف

مؤكد أن موسكو تقيم إيجابياً علاقاتها مع عمان،وكان الرئيس ميدفيديف أكد ضرورة قيام علاقات ودية بين شعبي البلدين،خاصة وأن علاقاتهما السياسية أخذت منحى تصاعدياً بايجابية منذ تولي الملك عبدالله سلطاته الدستورية،ليؤكد الدور المحوري للأردن في قضايا المنطقة،وهو دور تنظر إليه موسكو بعين التقدير والاحترام،وهو يحتل مكانة هامة على خارطة العالم السياسية، إضافة لما يتمتع به عبد الله الثاني من احترام على الصعيدين الاقليمي والدولي،ما يدفع السياسة الروسية للسعي على المحافظة على مستوى رفيع من العلاقات مع الأردن،ليس لأنه سوق لتصريف المنتج الروسي وإنما لوزنه السياسي.

الرئيس الروسي مرحب به في الأردن بلد التعايش بين الأديان،وزيارته تكتسب بعداً دينياً لتزامنها مع احتفالات الكنيسة الروسية بيوم الغطاس الذي يصادف اليوم،حيث سيزور موقع مغطس السيد المسيح على نهر الاردن،وهو مرحب به لأنه زعيم يتفهم مواقف بلدنا ويدعمها،ولأنه يسعى للارتقاء بعلاقات البلدين إلى المستوى المرضي لطموح شعبيهما،وهو مرحب به لأنه يمثل شعباً صاحب حضارة عظيمة في بلد كان موئلاً للحضارات،ولأنه يتفهم حاجات بلدنا ويتعاون على تنفيذها،ولان التفاهم الروسي الاردني سيظل حجر زاوية مهماً في علاقات موسكو مع العالم العربي.

الأوروبيون يمدون يد العون للعهد الجديد

التونسيون يرفضون توزير وزراء من عهد الرئيس المخلوع والغنوشي يقول: إنهم من أصحاب الأيدي النظيفة!

□ تونس / متابعة اخبارية

لم يكد الاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة في تونس ينتهي حتى خرج العديد من المواطنين التونسيين الى الشوارع منددين بالابقاء على وزراء من عهد الرئيس المخلوع فيما رفض الاتحاد العام للشغل ابرز المشاركين في الانتفاضة الشعبية ايضا الحكومة الجديدة وهو ما دفع رئيس الحكومة محمد الغنوشي للدفاع عن هؤلاء الوزراء بالقول انهم من اصحاب الايدي النظيفة وكانوا يعملون من اجل المصلحة الوطنية .

وقالت وكالات الانباء ان الشرطة التونسية فرقت امس الثلاثاء بالهراوات والغازات المسيلة للدموع مئات المتظاهرين في العاصمة كانوا يحتجون على توزير اعضاء من فريق الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في الحكومة الانتقالية الجديدة .

وكان القيادي الاسلامي الصادق شورو (٦٣ عاما) الرئيس السابق لحركة النهضة الاسلامية المحظورة والذي افرج عنه في ٣٠ تشرين الاول بعد ان امضى ٢٠ عاما في السجن، في مقدمة المتظاهرين ، وقال لوكالة فرانس برس قبل تفريق التظاهرة في شارع الحبيب بورقيبة ان "الحكومة الجديدة لا تمثل الشعب ويجب ان تسقط. لا للتجمع الدستوري الديمقراطي " .

وكان شورو محاطا بثلاثة اشخاص يبدو انهم يؤمنون حمايته. ورفع شبان كانوا بجانبه يافطات كتب عليها "نعم للنهضة" .

ودعت الشرطة المتظاهرين الى التفرق بموجب حالة الطوارئ التي تمنع تجمع اكثر من ثلاثة اشخاص في الطريق العام، قبل اطلاق الغاز المسيل للدموع عليهم.

وتفرق المتظاهرون الذين كانوا في البداية نحو مئة شخص، قبل ان يعودوا في عدد اكبر فتدخلت الشرطة بعنف لتفريقهم مجددا ، وهتف المتظاهرون "خبز وماء، التجمع لا" في اشارة الى التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب الذي كان يرأسه بن علي.

وقال احد المتظاهرين "نرفض هذه الحكومة المجرمة التي تريد سرقة ثورة شعبنا. نريد حكومة تمثل حقيقة الشعب. نندد باحزاب المعارضة الكرتونية الممثلة في السلطة" .

وفي وسط العاصمة التونسية كانت المحلات المفتوحة قليلة رغم توقف تبادل اطلاق النار بين قناصة وقوات الامن.

واعلن الاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية النقابية) الذي قام بدور هام في التظاهرات التي اسقطت نظام بن علي امس الثلاثاء عدم اعترافه بحكومة الوحدة الوطنية التي اعلنت الاثنين في تونس.

التونسيون يواصلون احتجاجاتهم على الحكومةالجديدة... أ.ف.ب

وقال العيفة نصر المتحدث باسم المركزية لوكالة فرانس برس ان قيادة الاتحاد قررت في اجتماع استثنائي الثلاثاء "عدم الاعتراف بالحكومة الجديدة" ، مضيفا ان الاتحاد دعا ممثليه الثلاثة في الحكومة الى الانسحاب منها وانه في حالة رفضهم فانهم لا يمثلون الا انفسهم.

والأعضاء النقابيون في الحكومة، التي أعلنت أمس الاول الاثنين، هم عبد الجليل البدوي (وزير معتمد لدى الوزير الأول) وحسين الديماسي (وزير التكوين والتشغيل) وأنور بن قدور (وزير دولة للنقل والتجهيز). وذكرت مصادر أن ممثلي المركزية النقابية في البرلمان (مجلس النواب ومجلس المستشارين) وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي "استقالوا" من مناصبهم.

وقال رئيس الوزراء التونسي محمد الغنوشي في تصريح لاذاعة اوروبا الاولى امس الثلاثاء ان وزراء نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي الذين تم الاحتفاظ بهم في حكومة الوحدة الوطنية "ايديهم نظيفة" وتصرفوا على الدوام "حفاظا على المصلحة الوطنية" .

واضاف "انهم احتفظوا بحقائبهم لاننا بحاجة اليهم في هذه المرحلة" من بناء الديمقراطية حيث يتم الاعداد لانتخابات في غضون ستة اشهر، مشددا على "الرهان الامني الكبير" في هذه المرحلة الانتقالية مشددا في معرض رده على انتقادات قسم من المعارضة ان هؤلاء الوزراء "جميعهم ايديهم نظيفة، ويتمتعون بكفاءة كبيرة. انهم جديرون. فقد نجحوا بفضل تفانيهم في الحد من قدرة البعض على الاذية. ناوروا وراوغوا وكسبوا الوقت حفاظا على المصلحة الوطنية" .

وكان محمد الغنوشي رئيس آخر حكومة في عهد الرئيس المخلوع اعلن بعد ظهر امس الاول الاثنين تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ٢٤ عضوا بينهم ثلاثة من قادة المعارضة المعترف بها وثمانية وزراء من الحكومة السابقة وممثلون عن المجتمع المدني.

وفر الرئيس زين العابدين بن علي الجمعة الماضية من تونس بعدما حكم البلاد ٢٣ عاما بقبضة من حديد، اثر شهر من التظاهرات والاحتجاجات واجهها بقمع دموي اوقع ٧٨ قتيلا وفق اخر حصيلة رسمية.

وتعهد رئيس الوزراء في تصريحه الاذاعي بان "جميع الذين كانوا خلف هذه المجزرة سيحاكمون امام العدالة" ، مؤكدا انه لم يعط هو نفسه اي امر باطلاق النار بالرصاص الحي على المتظاهرين.

وعن العملية الانتخابية، اكد الغنوشي ان "جميع الاحزاب سيسمح لها بالمشاركة في الانتخابات مع تساوي الفرص للجميع" ، لكنه اشار الى ان راشد الغنوشي زعيم حركة "النهضة" الاسلامية المحظورة في عهد بن علي والمقيم في المنفى في لندن لن يتمكن من العودة الى تونس "ما لم يصدر قانون عفو" يسقط حكم السجن مدى الحياة الصادر بحقه عام ١٩٩١.

واخيرا علق ردا على سؤال على الشائعات التي تفيد بان ليلى الطرابلسي زوجة بن علي الثانية كانت الحاكم الفعلي للبلد في الفترة الاخيرة من عهد الرئيس المخلوع، فقال "هذا ما يتهيأ لنا" .

وفي باريس ندد المعارض التاريخي التونسي منصف المرزوقي بهذه الحكومة وقال انها "مهزلة" و "انفتاح مغشوش" .

واعلنت فرنسا امس الاول الاثنين انها مستعدة لتبحث مع "السلطات الدستورية التونسية" مصير املاك بن علي والمقربين منه الموجودة في فرنسا.

وقالت صحيفة لوموند نقلا عن مصادر في الرئاسة الفرنسية ان اسرة بن علي فرت من تونس بعد ان استولت على ١،٥ طنا من سبائك الذهب، غير ان البنك المركزي التونسي نفى ذلك ، وعين عصر امس الاول حاكم جديد للبنك المركزي.

من جهة اخرى اعلن وزير الداخلية التونسي مقتل ٧٨ شخصا واصابة ٩٤ آخرين بجروح اضافة الى "وفيات عديدة" في صفوف الامن في الاحداث الاخيرة التي شهدتها تونس ، كاشفا عن ان الانتفاضة الشعبية وما تلاها من اعمال عنف تسببت في خسائر بقيمة ثلاثة مليارات دينار (١،٦ مليار يورو، مليار و ١٥٠ مليون دولار) للاقتصاد التونسي.

من جانبه اعلن رئيس حزب العمال الشيوعي التونسي حمة الهمامي ان حزبه الذي كان محظورا تحت نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي لن يسمي مرشحا للانتخابات الرئاسية التي ستجري خلال ستة اشهر.

وقال الهمامي ردا على سؤال لاذاعة " اوروبا واحد " الفرنسية عن احتمال قيام حزبه بتسمية مرشح منه، "كلا، لان الانتخابات خلال ستة اشهر ستفضي الى رئيس ينتمي الى التجمع الدستوري الديموقراطي" بزعامة بن علي ، مضيفا بالقول : "من جهة اخرى، فان حزب العمال التونسي يدافع عن نظام برلماني وليس عن نظام رئاسي، لهذا السبب فاننا ندعو الى جمعية تاسيسية تضع دستورا جديدا" .وتابع الهمامي "سنظل في المعارضة وسنبقى الى جانب الشعب التونسي الذي يواصل نضاله" .

وحول الحكومة الجديدة، اعتبر الهمامي ان الامر يتعلق فقط "بحكومة للتجمع الدستوري الديمقراطي مع توسيعها لتضم بعض ممثلي احزاب المعارضة وشخصيات المجتمع المدني" .

من جانب اخر وصل وزير الخارجية التونسي كمال مرجان الذي اعيد تعيينه في منصبه في الحكومة الجديدة التي شكلت بعد سقوط الرئيس زين العابدين بن علي الى منتجع شرم الشيخ المصري امس الاول الاثنين حيث شارك على الفور في اجتماع تشاوري لوزراء الخارجية العرب، بحسب ما افاد مراسل لوكالة فرانس برس.

وعلى صعيد متصل عرض الاتحاد الاوروبي مساعدته "الفورية" على تونس للتحضير لاجراء انتخابات حرة وسيبحث في فرض عقوبات على الرئيس السابق زين العابدين بن علي والمقربين منه لمنع اعمال لزعزعة الاستقرار.ووعدت وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون في بيان مشترك مع المفوض الاوروبي المكلف العلاقات مع الدول المجاورة للاتحاد الاوروبي ستيفان فولي، امس الاول الاثنين تونس بتقديم "مساعدة فورية لتحضير وتنظيم عملية الانتخابات" .

وسط تحذيرات من اتساعها المأساوي

تواصل مسلسل الانتحار حرقاً في مصر والجزائر احتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشية والاحتجاجات وصلت دول الخليج العربي

عبده عبد المنعم الذي حاول الانتحار امس امام مجلس الشعب المصري... أ.ف.ب

□ عواصم / متابعة اخبارية

في اشارة واضحة الى حجم اليأس الذي وصل اليه المواطن العربي في اكثر من مكان من العالم العربي من صعوبة الحياة وارتفاع نسب البطالة واستشراء الفساد الحكومي وقمع الحريات العامة بكل اشكالها ، استمر مسلسل حوادث الانتحار حرقا ، فيما وصلت الاحتجاجات الشعبية الى دول الخليج العربي ، وسجل يوم امس الثلاثاء حادثتي انتحار في الجزائر ومصر ليصل العدد الى ثمانية حوادث خلال اربعة ايام فقط وسط توقعات من المراقبين بتفاقم هذه الظاهرة المأساوية وانتشارها في اكثر من بلد عربي تعاني من انظمة الحكم الفاسدة التي حولت شعوبها الى اناس معدمين يبحثون عن لقمة العيش فلا يجدونها .

فقد اوردت الصحف الجزائرية امس الثلاثاء ان شخصا خامسا حاول الانتحار باضرام النار في نفسه في مدينة الوادي (٦٥٠ كلم جنوب شرق العاصمة) على الحدود مع تونس، احتجاجا على ظروفه المعيشية السيئة مما تسبب باصابته بحروق طفيفة.

وقالت جريدة "الخبر" ان "الشاب معامير لطفي البالغ من العمر ٣٥ سنة وهو أب لستة اطفال اضرم النار في جسده صباح امس (الاثنين)، داخل مقر المجلس الشعبي الولائي (مجلس المحافظة) بالوادي احتجاجا على البطالة وحرمانه من السكن" .

ونقلت الصحف عن رئيس المجلس الشعبي الولائي قوله ان الشاب "تقدم اليه يطلب سكنا ومنصب عمل، فأجابه بأنه ليس الجهة التي تمنح السكن ومناصب الشغل. فهدد بأنه سيحرق نفسه إن لم تتحقق مطالبه (...) وما هي إلا دقائق قليلة حتى عاد مجددا بقارورة ملأها بالبنزين من سيارته متجها نحو مكتب رئيس المجلس وهو يصرخ ثم صب البنزين على نفسه وأشعله بولاعة" .

وتعد هذه خامس محاولة انتحار بالنار تشهدها المدن الجزائرية منذ اشعل الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه، وهو الفتيل الذي فجر انتفاضة شعبية في تونس انتهت بسقوط الرئيس زين العابدين بن علي وفراره خارج البلاد يوم الجمعة الماضي.

وكان الشاب بوترفيف محسن أضرم النار في نفسه السبت الماضي أمام مقر بلدية بوخضرة في محافظة تبسة (٦٣٠ كلم شرق العاصمة) على الحدود التونسية ايضا، وهو لا يزال في المستشفى حيث يرقد في حالة خطرة.

وشهدت محافظات مستغانم (٣٥٥ كلم غرب العاصمة) وبومرداس (٤٠ كلم عن العاصمة) وغرداية(٦٠٠ كلم جنوب العاصمة) محاولات انتحار لم تسفر عن إصابات خطيرة وحالات ضحاياها مستقرة.

وفي مصر اضرم مصري ثان النار في نفسه امس الثلاثاء امام مقر مجلس الوزراء في وسط القاهرة غداة قيام رجل في الخمسين من عمره بعمل مماثل امام مبنى مجلس الشعب، بحسب ما افاد مصدر امني.

ولم تعرف بعد هوية الرجل او دوافعه، بحسب المصدر الأمني الذي قال انه تم نقله الى مستشفى المنيرة المجاور "مصابا بحروق خفيفة" .

وكان رجل في الخمسين من عمره اضرم النار في نفسه امس الاول الاثنين امام مقر مجلس الشعب في القاهرة ، وقال عبده عبد المنعم وهو صاحب معطم من مدينة القنطرة القريبة من الاسماعيلية (على قناة السويس) في التحقيقات التي اجرتها النيابة العامة انه احرق نفسه احتجاجا على ما لحق به من "اهانة" اثناء سعيه للحصول على حصة اسرته من الخبز المدعم.

ووفق مصدر قضائي، قال الرجل في التحقيق ايضا ، انه "اعتاد ان يحصل من الوحدة المحلية بمنطقة القنطرة على كوبونات تحدد نصيبه الشهري هو وافراد اسرته من الخبز المدعم ولكنه عندما ذهب الاربعاء الماضي ليأخذ الكوبونات فوجئ بموظفة تقول له ان اسمه غير مقيد لديها وان هناك تعديلات جديدة في الاجراءات تتطلب منه ان يسجل اسمه اولا في الوحدة المحلية" .

واضاف امام محققي النيابة انه "تقدم بشكوى لرئيس مجلس المدينة الذي طلب تليفونيا من الموظفة ان تعطيه كوبونات فعاد اليها ولكنها قالت له انها سوف تصرفها (لله) (اي من باب الصدقة) فشعر بالاهانة وقرر ان يشعل النار في نفسه" ، وفق المصدر نفسه.

وسارع رئيس مجلس الشورى الامين العام للحزب الوطني الحاكم صفوت الشريف الشريف الى الادلاء بتصريحات تضع هذا الحادث في سياق المشكلات البيروقراطية لينفي عنه اي صفة اجتماعية او سياسية.

وقال الشريف "يجب ان نتعامل مع الموضوع بحجمه وحقيقته وعلى حد علمي فان هذا المواطن يمتلك مطعما ولديه مشكلة في صرف حصة الدقيق الخاصة به وليس هناك ما يدعو ان يناقش المجلس هذا الامر" .

ولكنه اكد "ضرورة العناية بهذه المشاكل واذا كانت جهة ادارية ما تعنتت معه فيجب ان تحاسبها الحكومة ويأخذ المواطن حقه" .

من جهته، قال وزير الشؤون القانونية والبرلمانية مفيد شهاب انه ينبغي "عدم استباق الاحداث في مثل هذه الموضوعات والقفز الى نتائج محددة نتيجة استنتاجات، والامانة تقتضي ان ننتظر نهاية التحقيقات" .

وأكد الحزب الوطني الحاكم في مقال نشر على موقعه على الانترنت ان "التوجه العام لدى الرئيس (المصري حسني) مبارك هو عدم تحميل الفئات الفقيرة من الشعب أعباء جديدة أو زيادة أو فرض ضرائب جديدة" .

واضاف الحزب ان مبارك "يؤكد في جميع خطبه ولقاءاته المستمرة مع الحكومة والمواطنين وبكلمات حاسمة لا تحتمل اللبس أو التأويل إنحيازه الدائم للفقراء والبسطاء، وحرصه على عدم تحميل الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل بأي أعباء جديدة، وسعيه لضمان عدالة توزيع ثمار النمو والتنمية لتصل للفقراء والمهمشين" .

وشهدت مصر، مثل غيرها من دول الشرق الاوسط، خلال الشهور الاخيرة توترات اجتماعية وتظاهرات بسبب التضخم والبطالة ، وتأثرت مصر بصفة خاصة بقرار روسيا وقف تصدير القمح كونها المستورد الاول لهذه السلعة على مستوى العالم.

واضطرت الحكومة الى شراء القمح على وجه السرعة من مصدرين اخرين للحد من تأثير نقص هذه السلعة الاساسية بالنسبة للفقراء الذين يعيش غالبيتهم على الخبز المدعم.

كما ادى ارتفاع اللحوم وبعض الخضراوات والنقص في اسطوانات الغاز التي تستخدم في المواقد المنزلية الى توتر اجتماعي اخيرا.

واحتفل عشرات المصريين بسقوط الرئيس التونسي مساء الجمعة الماضية وهتف المتظاهرون الذين تجمعوا امام السفارة التونسية "اسمعوا كلام التونسيين، الدور عليكو يا مصريين" .

وفي موريتانيا، اضرم رجل النار في نفسه امس الاول الاثنين بالقرب من رئاسة الجمهورية، ووضعه متدهور .

وبدأت هذه السلسلة من الحوادث في السابع عشر من كانون الاول الماضي عندما اشعل الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه، وهو الفتيل الذي فجر انتفاضة شعبية في تونس انتهت بسقوط الرئيس زين العابدين بن علي وفراره خارج البلاد يوم الجمعة الماضي.

وفي عمان تظاهر نحو مئتي عماني امس الاول الاثنين في مسقط احتجاجا على غلاء المعيشة، في ظاهرة نادرة في هذا البلد الخليجي الذي يبدو انه تأثر بالانتفاضة الشعبية في تونس.

وكتب على لافتة رفعها المتظاهرون الذين تجمعوا امام وزارة الاسكان ان "ارتفاع الاسعار يدمر احلام المواطنين العاديين" ، فيما ضربت الشرطة طوقا امنيا من دون ان تتدخل.

وردد المتظاهرون الذين تجمعوا بناء على رسائل تلقوها عبر هواتفهم النقالة او عبر الانترنت، شعارات تندد بغلاء المعيشة والفساد.

وهتف هؤلاء "لا للفساد لا للفساد" ، مطالبين ب"زيادة الرواتب" و"تحديد اسعار" المواد الغذائية الاساسية التي ارتفعت خلال الاعوام الاخيرة بتأثير من الازمة المالية العالمية العام ٢٠٠٨.

وتاتي هذه التظاهرة في اجواء يخشى فيها انتقال عدوى الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس اخيرا الى دول عربية اخرى.

السلطات السودانية تعتقل الترابي وتتهمه بدعم التمرد في دارفور

حسن الترابي

□ الخرطوم / اف ب

اعتقلت القوات الامنية السودانية ليلة امس الثلاثاء الزعيم الاسلامي المعارض حسن الترابي بعدما كانت اوساط مقربة من السلطات السودانية اتهمته مع حزب المؤتمر الشعبي الذي يترأسه بتقديم الدعم لحركة العدل والمساواة المتمردة في اقليم دارفور غرب البلاد.

وقال عوض بابكر مساعد الترابي البالغ من العمر ٧٨ عاما "طوقت قوات الامن المنطقة حول منزل الترابي وقامت باعتقاله" .

من جهته اعلن صديق الترابي ابن الزعيم الاسلامي لفرانس برس "نعم لقد اعتقلوه. عندما يعتقل الناس لا يشرحون لهم سبب اعتقالهم. قد يكون ربما بسبب المؤتمر الصحافي الذي عقدته احزاب المعارضة الاحد" .

وتابع "لقد اعتقل ايضا اعضاء آخرون في حزب المؤتمر الشعبي، انها موجة اعتقالات" .

وكانت الاحزاب السودانية المعارضة ومن بينها حزب المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي المنضوية في اطار ما يعرف ب"قوى الاجماع الوطني" ، اعتبرت الاحد الماضي "ان الازمة الحالية في السودان لن تحل الا بسقوط النظام وانهاء الشمولية وانتهاء حكم الحزب الواحد" .

واضاف بيان المعارضة ان اجتماعا سيعقد "خلال الايام القادمة لرؤساء الاحزاب المعارضة لتحديد كيفية الاطاحة بالنظام" السوداني برئاسة الرئيس عمر حسن البشير.

وقبل ساعات من اعتقاله اعتبر الترابي في مقابلة مع فرانس برس امس الاول الاثنين ان قيام انتفاضة شعبية في السودان على غرار ما حصل في تونس امر "مرجح" ، ورأى ان هذه الانتفاضة الشعبية يمكن ايضا ان تجنب وقوع "حمام دم" في السودان الذي يتجه جنوبه نحو الانفصال.

ونقل موقع المركز السوداني للخدمات الصحافية المقرب من اجهزة الاستخبارات السودانية صباح امس الثلاثاء ان "الاجهزة الامنية المختصة حصلت على وثائق ومعلومات تؤكد علاقة حزب المؤتمر الشعبي بحركة العدل والمساواة (في دارفور) وذلك بعد الافادات التي ادلى بها قادة الحركة الذين تم أسرهم بغرب دارفور مؤخرا" ؛ الا ان المتحدث باسم الحركة احمد حسين آدم سارع الى نفي هذه المعلومات.